

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/CONF.157/PC/89
26 April 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

اللجنة التحضيرية

الدورة الرابعة

جنيف ، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣

البند ٦ من جدول الأعمال

تقرير عن الاجتماعات والأنشطة الأخرى

رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من
الأمين العام للكمونولث إلى الأمين العام المساعد
لحقوق الإنسان

أبلغتكم ، عند وجودي في جنيف في أوائل الشهر الماضي ، أن أمانة الكمونولث
تأمل أن تقدم إلى الدورة الرابعة للجنة التحضيرية ورقة بشأن مختلف أنشطتها عملاً
بأهداف المؤتمر العالمي . ولذا يسرني أن أقدم الورقة المرفقة التي آمل أن تتمكنوا
من تعميمها على المشاركين في المرحلة النهائية للأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي
سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه .

(التوقيع): إمكا آنيوكا
الأمين العام

أمانة الكمنولث وتعزيز حقوق الإنسان:
الأنشطة الحالية ومجال العمل المقبل

ألف - معلومات أساسية

١ - تبحث هذه الورقة كيف تسعى أمانة الكمنولث* ، في تعزيز قيم وأولويات هذه الرابطة ، إلى دعم الجهود العالمية لإقرار الاحترام للديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد استفادت الورقة من الآراء التي أعرب عنها في اجتماعين تشاوريين عقد أولهما في لندن في شباط/فبراير ١٩٩٣ مع ممثلي اللجان العليا للكمنولث وأعضاء المنظمات غير الحكومية ، والثاني في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٣ مع ممثلي الكمنولث الدائمين وغيرهم من البعثات الدائمة للكمنولث ، والمسؤولين من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأعضاء الرابطة المهنية للكمنولث والمنظمات غير الحكومية . وقد عُقد اجتماع لندن للتأكد من كيفية قيام الكمنولث بترجمة قيم وأولويات إعلان هراري إلى برامج عملية . وعُقد اجتماع جنيف تحديداً في إطار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لتقديم مساهمة من الكمنولث في العملية التحضيرية .

باء - السياق العالمي

٢ - يعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ظل ظروف عالمية تبشر ، في جوانب كثيرة ، بنجاح الجهود التي يجري بذلها من أجل تطوير جهاز للأمم المتحدة أكثر فعالية في مجال حقوق الإنسان ولخلق ظروف في أرجاء العالم تكفل تحقيق فهم واحترام أفضل لحقوق الإنسان . وقد أُحرز تقدم ملموس في تدعيم النظام الدولي لحقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨ وبدء نفاذ المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان . كما أن الحرص على حقوق الإنسان تخلق جهود المجتمعات الدولية والوطنية على شتى المستويات .

* فيما يلي الدول الأعضاء الخمسين في الكمنولث:

أستراليا ، أنتيغوا وبربودا ، أوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بريطانيا ، بليز ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، ترينيداد وتوباغو ، توفالو ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر ملديف ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، دومينيكا ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا الغربية ، فانواتو ، غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سريلانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، سيراليون ، شيل ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، فانواتو ، قبرص ، كندا ، كيريباتي ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ، ماليزيا ، ملاوي ، ملديف ، موريشيوس ، ناميبيا ، ناورو ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند .

٣ - والواقع أن التأكيد المتزايد على احترام حقوق الإنسان أصبح أحد العناصر الأساسية في جدول الأعمال السياسي العالمي الجديد . وعلى الصعيد الدولي أصبحت حقوق الإنسان عاملا هاما في اعتبارات السياسة الخارجية لبلدان كثيرة بما يشمل برامج المعونة . وحدا كل ذلك بعدد من الحكومات والوكالات المانحة ، مع ما شاب ذلك من جدل ، إلى اللجوء إلى شروط ميسية تستند إلى أمور منها سجلات حقوق الإنسان للبلدان المتلقية . ونتيجة لذلك يعاد تعريف مفاهيم السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٤ - وفي الوقت نفسه حدث على الصعيد الوطني انبعكح للأمان الشعبي من أجل إقرار الديمقراطية والحريات الأساسية وأصبح هناك نفور من الانقلابات ونظم الحكم العسكرية وانتقلت دول كثيرة من حكم الحزب الواحد إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب . وازداد نشاط المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية في تفصيل اهتمامات حقوق الإنسان والدعاية من أجل حقوق الإنسان الأساسية ، ليس فقط لصالح ضحايا تجاوزات حقوق الإنسان بل أيضا للجماعات المتضررة سياسيا واقتصاديا . وتكشف الجماعات النسائية بصفة خاصة جهودها لكسب الاعتراف بحقوق المرأة كحقوق للإنسان .

٥ - وقد أشارت هذه التغيرات العميقة التي وقعت في فترة قصيرة نسبيا ، توترات واجهادات حادة ، شملت انبعكح الخلافات العرقية والدينية التي تهدد سلامة بل وبقاء بعض الدول . وأدت في حالات كثيرة إلى تجاوزات منهجية في مجال حقوق الإنسان . وفي هذه الاضطرابات كان النساء والاطفال بصفة خاصة ضحايا تجاوزات حقوق الإنسان من خلال ازدياد أعمال العنف ضدهم . فضلا عن ذلك ظل الفقر يمثل مشكلة عالمية رئيسية واستمر لذلك يخلق بيئة لا يمكن فيها أن يتحقق كاملا الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية . إن النساء اللاتي يرأسن الأسر المنزلية ويقرن بإعالة هذه الأسر كنّ من بين أشد الفئات فقراً بسبب فرصهن المقيدة للوصول إلى الموارد والخدمات .

٦ - وهكذا ، ومع ازدياد إلحاح قضايا حقوق الإنسان ، تبين أن النظم الدولية والوطنية تفتقر إلى حماية حقوق الإنسان حماية فعالة في كل جوانبها . ورغم انتشار المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان المتمثلة بها ، ما زالت هناك حاجة إلى تدعيم آليات الرصد والتنفيذ . وفي بعض الجوانب أيضا تحتاج هذه الآليات إلى تنقيح لضمان ألا تشكل التزامات تقديم التقارير المفروضة عبئا باهظا بلا داع . وهناك عدد من الدول في الوقت الحاضر يتخلف عن التزامات تقديم التقارير لسبب أساسي هو ندرة الموارد من المهنيين ، وتكون النتيجة أن آلية تقديم التقارير لا تتمتع بالفعالية المأمولة . فضلا عن ذلك ، هناك حاجة إلى حل الاختلافات القائمة بشأن اهتمامات وأولويات حقوق الإنسان . وتحقيقا لنهج دولي متماسك لقضايا

حقوق الإنسان ، يجب أن يكون هناك توافق في الآراء بشأن التطبيق العالمي لمعايير حقوق الإنسان الدولية على المجتمعات والثقافات المتنوعة . كما أن تقسيم الحقوق إلى حقوق مدنية وسياسية من جانب وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية من جانب آخر يحتاج إلى حل مثله مثل الاختلافات التي تركز على مسألة حقوق الأفراد والمجتمعات والدول والتي ظهرت خاصة فيما يتعلق بالحقوق في التنمية .

٧ - غير أننا نجد في التحليل الأخير أن القوى المؤيدة لاحترام العالمي لحقوق الإنسان أصبحت اليوم أقوى من ذي قبل ، تعززها جهود مجموعة من الجماعات والمنظمات المختلفة على شتى الأصعدة .

٨ - وينبغي النظر في هذا السياق إلى إسهام الكمنولث في التعزيز العالمي لحقوق الإنسان . إن الكمنولث ، من خلال تعزيز قيمه الأساسية المحددة في إعلان هراري لبلدان الكمنولث (١٩٩١) (انظر المرفق ألف) ، يسعى إلى دعم أمور منها جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان . ويعكس إعلان هراري فضلا عن إعلان سنغافورة لمبادئ الكمنولث (١٩٧١) (انظر المرفق باء) بيانات بالمبادئ والنوايا التي توصل إليها بتوافق الآراء رؤساء حكومات الكمنولث والتي تعطي أولوية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة . وسعت أمانة الكمنولث ، في الاضطلاع بولايتها ، إلى اتباع دور تنشيطي عملي التوجه ، يستند إلى اعتراف واضح بأوجه الترابط بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

جيم - تعزيز القيم الأساسية للكمونولث

النهج التوافقي للكمونولث

٩ - يسعى الكمنولث ، في جهوده لتعزيز قيمه الأساسية ، إلى توظيف استراتيجيات تستند إلى نهج توافقي أساسا . وخلال أعوام وجوده الثلاثة والأربعين ، طور الكمنولث الحديث أسلوبه التنفيذي الخاص مستندا إلى الروابط التاريخية والمؤسسات المتماثلة واستخدام لغة مشتركة . وتكمن جوانب قوته بصفة خاصة في عملية المشاورات غير الرسمية المنتظمة ، التي تشمل مشاورات على أعلى المستويات ، مع اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء ؛ ووجود شبكة روابط غير رسمية بين الجماعات المهنية والمنظمات غير الحكومية ؛ والاعتماد على نهج لا يقوم على المواجهة ؛ والتركيز على الجهود التعاونية من خلال عمل الشبكات والاتصالات المنتظمة بدلا من التنفيذ في اتجاه واحد ؛ وتنفيذ برامج عملية تستند إلى احتياجات يحددها الأعضاء أنفسهم ؛ وبذل الجهود لتعزيز تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب .

١٠ - وعند بحث قضايا تحمل امكانات الانقسام ، سعت حكومات الكمنولث بوجه عام إلى تحديد نقطة التقاء من خلال عملية التشاور ثم توسيع نطاق هذه النقطة . وفي الوقت نفسه يعترف الكمنولث بالدور الحيوي للمحافل غير الحكومية وللمنظمات غير الحكومية ، كما يعترف بأهمية دعم المجتمعات المحلية من أجل وضع وتنفيذ مبادرات وبرامج مناسبة .

١١ - واستكمل هذا النهج ، أحيانا ، بتعيين أفرقة خبراء صغيرة مستقلة - يتجلى في تكوينها إلى حد كبير تنوع الكمنولث - ساعدت على توليد مناقشات عامة وحكومية واعية بشأن قضايا محددة لها أهمية معاصرة .

١٢ - وكثيرا ما كان النهج التوافقي للكمنولث يعني عمليا تقليل المواجهة إلى أدنى حد ، وتعزيز حوار يحفز التبادل الحر والصريح للآراء بدلا من بيانات متطلبة بالموافق ، مما أدى في حالات كثيرة إلى اتفاق عريض بشأن القضايا . وأدى هذا في بعض المناسبات إلى أن يتمكن الكمنولث من الاسهام في حل قضايا حساسة سياسيا .

تنفيذ ولاية هراري

١٣ - بالنظر إلى أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكل اهتماما متعدد القطاعات ذا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فقد سعت أمانة الكمنولث إلى الاخذ بنهج متكامل في تنفيذ ولايتها . إن أنشطة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الكمنولث في القطاعات الأساسية فضلا عن استراتيجيات الكمنولث من أجل تعزيز مشاركات عالمية أكثر فعالية في متابعة التنمية المستدامة ، تسعى إلى توفير مضمون ومعنى أكبر لتعزيز قيمه الأساسية . وفي المجالات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، تركز الأمانة على تلك الأنشطة التي تكون فيها في أفضل وضع لإحداث تأثير . وتشمل هذه الأنشطة:

١١' بناء المؤسسات والقدرات الوطنية

(١) كشفت أمانة الكمنولث منذ عام ١٩٩٠ جهودها ، بناء على طلب السدول الاعضاء ، للمساعدة على تقوية قدرة مؤسسات رئيسية مثل البرلمانات ولجان الخدمات العامة ، واللجان الانتخابية ، والهيئات القضائية والهيئات القانونية لحقوق الإنسان ، والمكاتب النسائية ، فضلا عن منظمات أخرى تدعم الديمقراطية والمجتمع المدني وتساعد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وفي محاولة لتقديم المساعدة للبلدان الاعضاء في هذا المجال ، راعت الأمانة الاخذ بدور داعم وتوافقي في تعاون مع القطاعات المناسبة للبلد العضو وبدعم منها لاستحداث استراتيجيات تلبي الاحتياجات المحلية وتحظى بالتأييد المحلي . وهذه المساعدة ذات طابع عملي أساسا يستهدف تطوير مؤسسات وعمليات محلية مكتفية ذاتيا .

(ب) وبهذا التأكيد على المساعدة العملية ، طوّرت الامانة مثلا ما أصبح يعترف به الآن على نطاق واسع بأنه نظام فعال لرصد الانتخابات الذي يشكل عنصرا هاما في انشاء نظام ديمقراطي . ونتيجة هذه الخبرة في مراقبة تسعة انتخابات وطنية رئيسية خلال العامين ونصف العام الماضية ، أكد الكمنولث على أهمية العمل على خلق بيئة تفضي إلى العملية الديمقراطية قبل وقت معقول من يوم الاقتراع . وتم تحديد معالم معينة تشمل وجود دستور يقضي بقيام حكومة نيابية يمكن محاسبتها ؛ وقوانين انتخابية تكفل تسجيل الناخبين على النحو الواجب ؛ واجراءات ترشيح عادلة ؛ وظروف تسمح بالاقتراع السري ؛ والوصول الكافي للأحزاب المتنافسة إلى وسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة ؛ وتوافر وكلاء للأحزاب السياسية على مستوى عال من التدريب واليقظة يكمل عملهم مراقبون وطنيون ودوليون . وأخيرا وهو الأهم ، من المعترف به أن الهياكل الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج بل يجب دعمها من الداخل ، وينبغي إيلاء الاهتمام إلى تنمية ثقافة ديمقراطية ذاتية النمو . وهذه عملية معقدة ديناميكية وملحة .

(ج) وفي جنوب افريقيا شارك الكمنولث أيضا بشكل ملموس في مجال دعم التطوير الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال التغيير المؤسسي . وشارك الكمنولث طويلا في الحملة ضد الفصل العنصري . وتراوحت هذه المشاركة بين المتابعة النشطة للجزاءات المفروضة على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وبين القرار الذي اتخذته زعماء الكمنولث في هراري بأن يقدم الكمنولث كل ما يمكنه من مساعدة عملية في العملية التفاوضية في جنوب افريقيا . وبعد القرار ٧٧٢ الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أصبح يوجد للكمنولث حاليا فريق من الخبراء في جنوب افريقيا يعمل جنبا إلى جنب مع خبراء الرمد من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجماعة الأوروبية لرصد العنف الذي يهدد بتقويض التقدم نحو انشاء حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . كما ساعد في جهود شتى الجماعات المهنية وغيرها التي دعمت الحوار بشأن شكل وهياكل جنوب افريقيا الجديدة .

(د) يعترف على نطاق واسع بأن انشاء وتدعيم مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان يشكلان جزءا هاما من الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان . وقد سعت الامانة إلى ممارسة دور ميسر بتشجيع المناقشات بين الحكومات والجماعات غير الحكومية بشأن الاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعيين الهياكل والآليات اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بفعالية . كما يجري بحث الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية . وبالنظر إلى أن أكثر من نصف أعضاء الكمنولث مؤلف من دول صغيرة ، يولس اهتمام خاص للاحتياجات المؤسسية المحددة لهذه البلدان .

١٣' تعزيز تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات

(أ) عملت أمانة الكمنولث على تيسير التخابر في الافكار والخبرات والدراية الفنية ونشر المواد التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان كوسيلة لدعم وتدعيم الجهود الوطنية (بما فيها الأنشطة المجتمعية والجهادية) فضلا عن الجهود الاقليمية من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان . وسعت إلى تحقيق ذلك بمجموعة من الطرق . فأوفدت مثلا خبراء متمرسين في المجالات الدستورية والانتخابية إلى الديمقراطيات الناشئة المتعددة الاحزاب في الكمنولث لمساعدتها في وضع دساتير جديدة تستند إلى المبادئ الديمقراطية وفي انشاء مؤسسات وممارسات حيوية لاداء عمل النظام الديمقراطي على النحو الواجب .

(ب) وتحقيقا لنفس هدف تدعيم النظم الديمقراطية ، جمعت أمانة الكمنولث معاً كبار المسؤولين والقضاة في البلدان الاعضاء لبحث طرق تعزيز الاستعراض القضائي لاجراءات الادارية . وأوجدت هذه الممارسة مجموعة من المبادئ التوجيهية تشكل معلما لهذه الاستعراضات (المرفق جيم) . ومن الامور التي لها مغزاها أن هذه الممارسة أشرت على حكومة عضو مما جعلها تعلن عن اجراء استعراض كامل للقانون بغية توفير فرص أسهل للجوء المواطنين المتضررين من القرارات الحكومية الى المحاكم .

(ج) كما عملت الامانة على تقديم المساعدة في التنفيذ المحلي لمعايير حقوق الإنسان الدولية من خلال عقد حلقات تدارس مع كبار القضاة . وكان لهذه الحلقات أثر مباشر على أحكام المحاكم في عدد بلدان الكمنولث وغيرها . ويجري تمديد نطاق حلقات التدارس لتشمل التنفيذ المحلي لاتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

(د) وفي مجال حقوق الإنسان ، وإلى جانب تعزيز التبادل المفيد للآراء في مجالات مثل بناء المؤسسات على نحو ما ورد في الفرع السابق ، تولي الامانة اهتماما خاصا لحقوق وبقاء الفئات الاجتماعية الضعيفة التي تشمل الامر المنزلية التي ترأسها المرأة وتلك التي تعولها المرأة ، والاطفال العاملين واطفال الشوارع ، والعمال المهاجرين ، واللاجئين والامر المشردة والمجتمعات الاصلية والقبلية . وفي هذا المجال تسعى الامانة إلى توفير المساعدة الهادفة المطلوبة كثيرا من خلال تدعيم شبكات بين أولئك المعنيين بتحسين أحوال هذه الجماعات الضعيفة ؛ ونشر المعلومات عن المبادرات المناسبة والفعالة لتوفير فرص حصول الفئات المتضررة على الاحتياجات الامامية المادية والاجتماعية ؛ وإتاحة مجال من المواد والوسائل التدريبية .

(هـ) كما عالجت تبادلات الكمنولث على الصعيد الاقليمي ، بناء على طلب البلدان الاعضاء ، قضايا لها أهميتها تتطلب تعاونا اقليميا من أجل حلها . وفي كل

هذه الحالات سعت الأمانة إلى ضمان تمثيل الاهتمامات الحقيقية للمجتمعات المحلية عن طريق تواجد المنظمات المهنية وغير الحكومية . وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق فهم أفضل للمشاكل المشتركة وأدت أحيانا إلى تعاون أوثق بين الحكومات والجماعات غير الحكومية في استحداث وسائل لمعالجة مشاكل محددة .

١٣١ التدريب

(١) ركزت برامج الكمنولث بشكل خاص في الأعوام الأخيرة على أنشطة التعليم والتدريب في مجال الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تعزيز الحكم العادل والنزيه وتنشئة مجتمع مدني . ويجري استحداث مجال واسع من المواد التعليمية والتدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان لكي يستخدمها المسؤولون ، بما فيهم المسؤولون من وزارات الخارجية والمسؤولون عن شؤون المرأة والعمل والشرطة وسلطات السجون فضلا عن القضاء . وأولي اهتمام خاص لاهتمامات المرأة بحقوق الإنسان وتم نشر مواد إرشادية عن مشاكل العنف ضد المرأة واستغلال الطفل .

(ب) وشكل تدريب المدربين جزءا من هذا النشاط التعليمي . وشملت البرامج مختلف الوزارات الحكومية والمؤسسات البرلمانية والانتخابية ونقابات العمال ووسائل الإعلام ، الخ . ومع ذلك ، وبدلا من التركيز على التدريب المباشر ، تسعى الأمانة إلى ممارسة دور حفاز والمساعدة على تأكيد أهمية هذا التدريب من خلال حلقات عمل رائدة واشراك المؤسسات الرئيسية في البلدان الاعضاء .

(ج) وتوفر الأمانة التدريب المتخصص لعدد من موظفي الدول الاعضاء المسؤولين عن التزامات تقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية فضلا عن المعاهدات الاقليمية . وهنا أيضا اتبعت الأمانة استراتيجيتها التي سبق تجربتها بالجمع بين الممارسين المتمرسين وبين الوافدين الجدد إلى هذا الميدان وشجعت بالتالي على عملية تعلم مثمرة . وقد ثبت أن "دليل الكمنولث التدريبي" بشأن اجراء تقديم التقارير في اتفاقية المرأة هو مرشد مفيد ويجري إعداد دليل مماثل عن اجراء تقديم التقارير بموجب الميثاق الافريقي .

١٤ - وباختصار فقد تم تدعيم التزام الكمنولث بتعزيز قيمه الاساسية بما فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان وإعطائه زخما جديدا بولاية إعلان هراي . وفي التوصل إلى مواقف مشتركة كتلك التي حددت في الاعلان ، اتبعت حكومات الدول الاعضاء الخمسين في الكمنولث ، نهجا توافقيا ، تمشيا مع تقاليدها .

١٥ - وفي التعبير عمليا عن هذا الالتزام المشترك ، كان تركيز الكمنولث ، وسيظل ، على تلك المجالات من الأنشطة التي يمكن أن تقدم فيها مساهمة فعالة وهادفة للغاية . وهكذا تستطيع أمانة الكمنولث ، في تعزيزها للديمقراطية وحقوق الإنسان ، أن تستند

إلى شروة من الخبرة المتوافرة في جهودها المتواصلة لمساعدة الحكومات الأعضاء على إنشاء وتطوير مؤسسات وطنية . كما أن الأمانة في وضع جيد يسمح لها بتيسير تقاسم المعلومات والأفكار والخبرات والتدريب المتخصص فيما بين بلدانها الأعضاء . وتوفر محافل شتى للكمنولث ، تتراوح بين اجتماعات رؤساء الحكومات التي تعقد كل سنتين وبين اجتماعات الوزراء والمسؤولين ، فضلا عن حلقات العمل والحلقات الدراسية ، فرما متواصلة لهذه التبادلات .

١٦ - ويسعى الكمنولث ، بمشاركته في عملية المؤتمر العالمي ، إلى تقاسم خبراته في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان مع الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بوجه عام من أجل تعزيز الأهداف المشتركة .

المرفق ألف إعلان هراري لبلدان الكمنولث

وضع الكمنولث مسارا تفصيليا يُدخل أعضاءه الخمسين إلى القرن القادم . وقد أصدر رؤساء الحكومات هذا الاعلان التاريخي بالمقاصد ، الذي يتضمن تعهدا من ١٠ نقاط ، خلال اجتماعهم في هراري ، زمبابوي ، في ١٩٩١ .

ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة ، سيستند الكمنولث إلى جوانب قوته الفريدة وطابعه المتميز . وهذه تستمد جذورها من مثله العليا المشتركة ، وتقاليده المشتركة ولغته المشتركة بين أعضائه الذين يضمون ١,٤ بليون نسمة على كل قارة ومحيط ، وقدرته على أن يصوغ من التنوع شعورا بالغرض المشترك .

إن رؤساء حكومات بلدان الكمنولث ، المجتمعين في هراري ، يؤكدون من جديد شقتهم في الكمنولث باعتباره رابطة طوعية لدول مستقلة ذات سيادة كل منها مسؤول عن سياساته الخاصة ، يتشاور ويتعاون من أجل مصالح شعوبه ولتعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي .

٢ - إن أعضاء الكمنولث يضمون شعوبا من أجناس وأصول كثيرة مختلفة ، ويشملون كل حالة من حالات التنمية الاقتصادية ، ويشكلون مجموعة ثرية من الثقافات والتقاليد والمؤسسات .

٣ - إن القوة الخاصة للكمنولث تكمن في جمع هذا التنوع بين أعضائه بتراشهم المشترك في اللغة والثقافة وحكم القانون . إن أسلوب الكمنولث هو التماس التوافق في الآراء من خلال التشاور وتقاسم الخبرات . وهو في وضع فريد يسمح له بالعمل كنموذج وكحفاز لأشكال جديدة للمداقة والتعاون للجميع بروح ميثاق الأمم المتحدة .

٤ - كما يشارك أعضاؤه في التزام بمبادئ أساسية معينة . وقد وردت هذه المبادئ في إعلان مبادئ الكمنولث الذي وافق عليه أسلافنا في اجتماعهم في منغافورة في ١٩٧١ . وقد صمدت تلك المبادئ لاختبار الزمن ، ونعيد تأكيد التزامنا الكامل والمستمر بها اليوم . إننا بصفة خاصة اليوم ، وبدرجة لا تقل عما كان عليه الحال منذ ٢٠ عاما مضت:

نؤمن بأن السلم والنظام الدوليين ، والتنمية الاقتصادية العالمية وحكم القانون الدولي هي أمور أساسية لأمن ورفاهة البشر ؛

نؤمن بحرية الفرد في ظل القانون ، وبحقوق المتساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي ، وبحق الفرد غير القابل للتصرف في المشاركة من خلال عمليات سياسية حرة وديمقراطية في تشكيل المجتمع الذي يعيش فيه ؛
نعترف بأن التحيز والتعصب العنصريين هما مرض خطير وخطر يهدد التنمية السليمة ، وبأن التمييز العنصري هو شر مطلق ؛
نعارض كل أشكال الاضطهاد العنصري ، ونلتزم بمبادئ الكرامة الانسانية والمساواة بين البشر ؛
نعترف بأهمية وإلحاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلبية الحاجات والاماني الاساسية للغالبية العظمى من شعوب العالم ، ونسعى إلى الإزالة التدريجية للتباينات الواسعة في مستويات المعيشة بين أعضائنا .

٥ - وفي هراري كان غرضنا هو تطبيق تلك المبادئ في الحالة المعاصرة التي يستعد فيها الكمنولث لمواجهة تحديات التسعينات وما بعدها .

٦ - وعلى الصعيد الدولي لم يعد العالم أسير القبضة الحديدية للحرب الباردة . وأفسح الحكم الفردي الطريق أمام الديمقراطية والعدالة في أنحاء كثيرة من العالم . واكتملت تصفية الاستعمار إلى حد بعيد . وتجري حاليا تغييرات هامة في النهاية في جنوب افريقيا . إن هذه التغييرات ، المرجوة والمشجعة بذاتها ، تطرح على العالم وعلى الكمنولث مهاما وتحديات جديدة .

٧ - وخلال الاعوام العشرين الماضية ، أحرزت بلدان عديدة في الكمنولث تقدما هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهناك اعتراف متزايد بأن الالتزام بمبادئ السوق والانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين من شأنهما أن يعززا التقدم الاقتصادي ويحسنا من المستويات المعيشية . فهناك بلدان كثيرة في الكمنولث فقيرة وتواجه مشاكل حادة ، منها النمو السكاني المفرط ، والفقر الساحق ، وأعباء الديون وتدني البيئة . إن أكثر من نصف دولنا الاعضاء تعاني من ضعف خاص بسبب مجتمعاتها المتناهية الصغر .

٨ - إن التنمية السليمة والمستدامة هي وحدها التي يمكنها أن توفر لهذه الملايين الأمل في التحسن . ويتطلب تحقيق ذلك تدفقا للموارد العامة والخاصة من العالم المتقدم إلى العالم النامي ، كما يتطلب نظاما محلية ودولية تغضي إلى تحقيق هذه الاهداف . إن التنمية تيسر مهمة علاج مجموعة من المشاكل تؤثر على المجتمع العالمي برمته مثل تدني البيئة ، ومشاكل الهجرة واللاجئين ، ومكافحة الأمراض المعدية ، وإنتاج المخدرات والاتجار بها .

- ٩ - أما وقد أعدنا تأكيد المبادئ التي يلتزم بها الكمنولث ، واستعرضنا المشاكل والتحديات التي تواجه العالم ، والكمنولث جزء منه ، فإننا نتعهد للكمنولث ولبلداننا بالعمل بقوة متجددة ، مركزين خاصة على المجالات التالية:
- * حماية وتعزيز القيم السياسية الأساسية للكمنولث:
- الديمقراطية ، والعمليات والمؤسسات الديمقراطية التي تعكس الظروف الوطنية ، وحكم القانون واستقلال القضاء والحكم العادل والنزيه ؛
 - حقوق الإنسان الأساسية ، بما فيها تكافؤ الحقوق والفرص لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي ؛
- * تحقيق المساواة للمرأة لكي يمكنها أن تمارس حقوقها الكاملة والمتساوية ؛
- * توفير فرص شاملة لحصول سكان بلداننا على التعليم ؛
- * العمل المستمر على إنهاء الفصل العنصري وإنشاء جنوب افريقيا حرة ديمقراطية غير عنصرية ومزدهرة ؛
- * تعزيز التنمية المستدامة وتخفيف الفقر في بلدان الكمنولث عن طريق الآتي:
- وضع إطار اقتصادي دولي مستقر يمكن فيه تحقيق النمو ؛
 - توفير ادارة اقتصادية سليمة تعترف بالدور المركزي للاقتصاد السوقي ؛
 - الأخذ بسياسات وبرامج سكانية فعالة ؛
 - الادارة السليمة للتغير التكنولوجي ؛
 - تدفق التجارة المتعددة الاطراف بأقصى قدر ممكن من الحرية بشروط عادلة ومنصفة للجميع ، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار ؛
 - التدفق الكافي للموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ، والعمل على تخفيف أعباء ديون البلدان النامية الأشد احتياجا ؛
 - تنمية الموارد البشرية ، وخاصة من خلال التعليم والتدريب والصحة والثقافة والرياضة وبرامج تدعيم الأسرة ودعم المجتمعات المحلية ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة والشباب والأطفال ؛
 - تنفيذ برامج فعالة ومتزايدة للتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بهدف رفع مستويات المعيشة ؛

- * مدّ فوائد التنمية في إطار احترام حقوق الإنسان ؛
- * حماية البيئة من خلال احترام مبادئ التنمية المستدامة التي أعلنها في لانغكاوي ؛
- * العمل على مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ومكافحة الأمراض المعدية ؛
- * مساعدة الدول الصغيرة في الكمنولث على معالجة مشاكلها الاقتصادية والأمنية الخاصة ؛
- * دعم الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى في صعي العالم إلى السلم ونزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل فعال ؛ وفي تعزيز التوافق الدولي في الآراء بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية الهامة .

١٠ - ومن أجل إعطاء ثقل وفعالية لالتزاماتنا ، نعتزم تركيز وتحسين تعاون الكمنولث في هذه المجالات . ويشمل ذلك تدعيم قدرة الكمنولث على الاستجابة لطلبات الأعضاء بالحصول على المساعدة لترسيخ ممارسات الديمقراطية ، والإدارة الخاضعة للمحاسبة ، وحكم القانون .

١١ - إننا ندعو جميع المؤسسات الحكومية الدولية للكمنولث إلى اغتنام الفرص التي تعرضها هذه التحديات . ونتعهد بمساعدتها على وضع برامج تسخر تراشنا التاريخي والمهني والثقافي واللغوي المشترك لصالحها ، وتكمل عمل سائر المنظمات الدولية والإقليمية .

١٢ - إننا ندعو الرابطة البرلمانية للكمنولث والمنظمات غير الحكومية في الكمنولث إلى ممارسة دورها كاملا في تعزيز هذه الأهداف ، بروح من التعاون والدعم المتبادل .

١٣ - وتأكيدا لمبادئ الكمنولث والتزامنا باتباعها في مجالي السيادة العامة والعمل استجابة لتحديات التسعينات ، وفي المجالات التي نؤمن بأن الكمنولث يستطيع أن يسهم فيها مساهما متميزا ، نعرب ، نحن رؤساء الحكومات ، عن تميمنا على تجديد وتعزيز قيمة وأهمية الكمنولث كمؤسسة يمكنها ، بل ينبغي عليها ، أن تدعم وتشري ليس فقط حياة أعضائها وشعوبها ، بل أيضا حياة المجتمع الأرحب للشعوب الذي تشكل جزءا منه .

المرفق بـ إعلان مبادئ الكمنولث

اتفق رؤساء حكومات الكمنولث ، عند اجتماعهم في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ١٩٧١ ، على مجموعة من المثل العليا التي يشترك فيها جميع الاعضاء وتوفر أساسا للسلم والتفاهم وحسن النية فيما بين جميع البشر . وقد تم التعبير عن هذه المثل في إعلان مبادئ الكمنولث .

إن كمنولث الأمم هو رابطة طوعية لدول مستقلة ذات سيادة ، كل منها مسؤول عن سياساته الخاصة ، يتشاور ويتعاون من أجل المصالح المشتركة لشعوبه ولتعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي .

ويجئ أعضاء الكمنولث من أقاليم في القارات الست والمحيطات الخمس ، يضمون شعوبا من مختلف الأجناس واللغات والأديان ، ويبينون كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية من أمم نامية فقيرة إلى أمم صناعية غنية . ويضمون مجموعة شريفة متنوعة من الثقافات والتقاليد والمؤسسات .

إن عضوية الكمنولث تتمشى مع حرية الحكومات الأعضاء في عدم الانحياز أو في الانتماء إلى أي تجمع آخر أو رابطة أخرى أو تحالف آخر . وفي إطار هذا التنوع يعتنق جميع أعضاء الكمنولث مبادئ معينة مشتركة . وباتباع هذه المبادئ يستطيع الكمنولث أن يواصل التأثير على المجتمع الدولي لفائدة البشرية .

إننا نؤمن بأن السلم والنظام الدوليين أمران أساسيان لأمن البشرية ورفاهتها ؛ ولذا فإننا نؤيد الأمم المتحدة ونسعى إلى تدعيم نفوذها من أجل إقرار السلم في العالم ، ودعم جهودها لإزالة أسباب التوتر بين الأمم .

إننا نؤمن بحرية الفرد ، وبالحقوق المتساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي ، وبحقهم غير القابل للتصرف في المشاركة عن طريق عمليات سياسية حرة وديمقراطية في تشكيل المجتمع الذي يعيشون فيه . ولذا فإننا نسعى إلى أن نعزز في كل من بلداننا تلك المؤسسات التمثيلية وضمانات الحرية الشخصية في ظل القانون والتي تمثل تراشا مشتركا لنا .

إننا نقر بأن التحيز العنصري هو مرض خطير يهدد التطور الصحي للجنس البشري وأن التمييز العنصري هو شر مطلق للمجتمع . إن كلا منا سيكافح بنشاط هذا الشر داخل أمته . ولن يقدم أي بلد لنظم تمارس التمييز العنصري أي مساعدة تسهم في رأيها أسهاما مباشرا في متابعة أو تدعيم هذه السياسة المنكرة .

إننا نعارض كل أشكال السيطرة الاستعمارية والاضطهاد العنصري ونلتزم بمبادئ الكرامة الانسانية والمساواة بين البشر . ولذا فإننا منبذ كل جهودنا لتعزيز المساواة الانسانية والكرامة الانسانية في كل مكان ، وتعزيز مبادئ تقرير المصير ورفض العنصرية .

إننا نؤمن بأن التباينات الواسعة القائمة الآن في الثروة بين مختلف قطاعات البشرية كبيرة جدا بدرجة لا يمكن احتمالها . كما أنها تخلق توترات عالمية . إن هدفنا هو إزالتها تدريجيا . ولذا فإننا نسعى إلى بذل جهودنا للتغلب على الفقر والجهل والمرض ، ورفع مستويات المعيشة وتحقيق مجتمع دولي أكثر عدالة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن هدفنا هو أن نحقق تدفقا للتجارة الدولية يتمتع بأكبر قدر ممكن من الحرية بشروط عادلة ومنصفة للجميع ، مع أخذ المتطلبات الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار ، وتشجيع تدفق الموارد الكافية ، بما فيها الموارد الحكومية والخاصة ، على البلدان النامية ، مع مراعاة أهمية تحقيق ذلك بسروح المشاركة الحقة ، وأن نوفر في البلدان النامية ، تحقيقاً لهذا الغرض ، ظروفنا تفضي إلى استثمار ونمو مستدامين .

إننا نؤمن بأن التعاون الدولي أمر أساسي لازالة أسباب الحرب ، وتعزيز التسامح ، ومكافحة الظلم ، وتأمين التنمية فيما بين شعوب العالم . إننا مقتنعون بأن الكمنولث هو من بين الرابطات المثمرة للغاية التي تحقق هذه الأغراض .

وفي اتباع هذه المبادئ ، يؤمن أعضاء الكمنولث بأنهم يستطيعون تقديم مثال بناء على النهج المتعدد الوطني الذي يُعد حيويًا للسلم والتقدم في العالم الحديث . إن هذه الرابطة تستند إلى التشاور والنقاش والتعاون .

وفي رفضهم للاكراه كأداة للسياسة ، فإنهم يعترفون بأن أمن كل دولة عضو من العدوان الخارجي هو أمر يهم جميع الأعضاء . ويوفر الكمنولث قنوات كثيرة للتبادل المستمر للمعارف والآراء بشأن القضايا المهنية والشفافية الاقتصادية والقانونية والسياسية فيما بين الدول الأعضاء .

إننا نعتزم تدعيم هذه الصلات وتوسيعها ، لاننا نؤمن بأن رابطاتنا المتعددة الوطنيات يمكنها أن تومع الفهم الانساني والتفاهم فيما بين الأمم ، وأن تساعد في إزالة التمييز القائم على اختلافات العنصر أو اللون أو العقيدة ، وأن تصون الحرية الشخصية وتدعمها ، وتسهم في اثناء الحياة للجميع ، وتؤثر تأثيرا قويا من أجل اقرار السلم بين الأمم .

المرفق جيم بيان لوماسكا بشأن الحكم في ظل القانون

إن أعضاء حكومة جمهورية زامبيا والهيئة القضائية والخدمة المدنية ، وقد اجتمعوا في لوماسكا في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ مع أعضاء المهنة القانونية ووسائل الاعلام والجمهور الاوسع (للاطلاع على التفاصيل ، انظر الصفحات ١٢ - ٢٣) في ختام حلقة عمل دامت ثلاثة أيام نظمتها أمانة الكمنولث ، قد اعتمدوا البيان التالي الذي وضع في ضوء أعمال حلقة العمل:

إننا نعرب عن ايماننا المشترك بالمكانة المركزية التي يتمتع بها قضاء مستقل نزيه وواع في تحقيق حكم عادل منصف منفتح وقابل للمحاسبة . وهذه هي السمات المميزة للمجتمع الديمقراطي الذي يكفله دستورنا لشعبنا والذي يحق لشعبنا أن يتوقعه .

إننا نؤمن بأنه مما يتسق تماما مع أفضل الممارسات الديمقراطية أن تدقق المحاكم في أعمال الحكومات بايعاز من المواطنين ، ضمانا لأن تتقيد القرارات المتخذة والممارسات الادارية المتبعة في كل جوانبها بالدستور ، وبالتشريع المناسب والقوانين الأخرى ، وبأفضل الممارسات الادارية - أي أن تتخذ القرارات الادارية بشكل عادل ومعقول ووفقا للقانون . وفي وضع فقهننا القانوني في هذا المجال ، تشكل أحكام حقوق الانسان الأساسية في دستورنا أهمية خاصة .

وبالنسب على الاستعراض القضائي للإجراء الاداري ، لا يوفر القانون فحسب وسيلة أمام المواطنين للتماس الانتصاف حيث يعتقدون أنهم يتظلمون من اجراء رسمي ، بل والمشاركة أيضا بنشاط في تعزيز الممارسة الادارية الجيدة . وفي المجال غير القضائي يمارس مكتب المحقق العام أيضا دورا فائق الأهمية .

إن المتطلبات الأساسية للقانون الاداري هي أن يقتصر الاجراء الاداري على المجالات التي يأذن بها القانون ، واتباع قواعد العدل الطبيعي ، ومعالجة كل حالة حسب وقائعها الموضوعية ودون مراعاة لعوامل دخيلة ، وتوفير معاملة متماثلة للحالات المتماثلة ، والا يكون للأشخاص الذين يتخذون القرارات أي مصلحة شخصية أو غيرها في النتيجة .

وتعكس المبادئ التالية الممارسة الادارية الجيدة وتُطبَّق في حالات كثيرة من خلال المحاكم .

مبادئ توجيهية

- ينبغي لأي سلطة إدارية ، في ممارستها لسلطة تقديرية ، أن تراعي ما يلي:
- ١ - أن تتابع فقط الأغراض التي أُنشئت من أجلها السلطة التقديرية ؛
 - ٢ - أن تراعي عدم التحيز والموضوعية والحيادة ، وأن تأخذ فقط العوامل المناسبة للحالة المحددة في الاعتبار ؛
 - ٣ - أن تراعي مبدأ المساواة أمام القانون بتجنب التمييز الجائر ؛
 - ٤ - أن تبقى على توازن مناسب بين أي آثار ضارة قد يلحقها قرارها بحقوق أو حريات أو مصالح الأشخاص وبين الغرض الذي تتابعه ؛
 - ٥ - أن تتخذ القرارات خلال وقت معقول مراعاة للمسائل المعرضة للخطر ؛
 - ٦ - أن تطبق أي مبادئ توجيهية إدارية عامة بطريقة متسقة وأن تراعي في الوقت نفسه الظروف الخاصة لكل حالة .

الاجراء

- ٧ - توافر المبادئ التوجيهية: إن أي مبادئ توجيهية إدارية عامة تنظم ممارسة السلطة التقديرية ينبغي إما إعلانها على الملأ أو إبلاغها (بطريقة مناسبة وبالقدر اللازم) إلى الشخص المعني ببناء على طلبه ، سواء قبل أو بعد اتخاذ إجراء يتعلق بالشخص ؛
- ٨ - حق الاستماع إلى الشخص: فيما يتعلق بأي إجراء إداري يرجح بطبيعته أن يؤثر تأثيرا ضارا على حقوق الشخص المعني أو حرياته أو مصالحه ، ينبغي أن يكون من حق هذا الشخص أن يعرض الحقائق والحجج وأن يقدم ، في الحالات المناسبة ، أدلة ينبغي أن تأخذها السلطة الإدارية في الاعتبار ؛ وفي الحالات المناسبة ينبغي إبلاغ الشخص المعني بهذه الحقوق في الوقت الواجب وبطريقة مناسبة ؛
- ٩ - الحصول على المعلومات: بناء على طلب الشخص المعني ، ينبغي إبلاغه ، قبل اتخاذ إجراء إداري وبطريقة مناسبة ، بكل العوامل المتملة باتخاذ ذلك الإجراء ؛
- ١٠ - بيان الأسباب: في حالة اتخاذ إجراء إداري يؤثر بطبيعته تأثيرا ضارا على حقوق الشخص أو حرياته أو مصالحه ، ينبغي إبلاغ الشخص المعني بالأسباب التي يستند إليها هذا الإجراء إما بذكر أسباب الإجراء ذاته أو نقلها على حدة ، عند الطلب ، إلى الشخص المعني خلال وقت معقول ؛
- ١١ - الإشارة إلى طرق الانتصاف: في الحالات التي يصدر فيها إجراء إداري خطيا ويؤثر تأثيرا ضارا على حقوق الشخص المعني أو حرياته أو مصالحه ، ينبغي الإشارة إلى طرق الانتصاف المحددة المتاحة للشخص ، فضلا عن أي حدود زمنية قد ينطوي عليها ذلك .

الاستعراض

- ١٢ - ينبغي أن يخضع أي إجراء يتخذ في ممارسة سلطة تقديرية لاستعراض قضائي من جانب محكمة ما أو هيئة أخرى مختصة ؛ غير أن ذلك لا يستبعد امكانية إجراء

استعراض أولي من جانب سلطة إدارية مخولة بالبت في قانونية الاجراء ووقائعه الموضوعية على السواء ؛

١٣ - في الحالات التي لا يضع فيها القانون حدودا زمنية لاتخاذ قرار في ممارسة سلطة تقديرية ولا تتخذ فيها السلطة الادارية قرارها في غضون وقت معقول ، فإن اخفاقها في القيام بذلك ينبغي أن يكون متاحا لاستعراض سلطة مختصة ؛

١٤ - ينبغي للمحكمة أو لهيئة أخرى مستقلة تشرف على ممارسة سلطة تقديرية أن تمتلك صلاحيات الحصول على ما يلزم من معلومات لممارسة مهامها على النحو الواجب .

التنفيذ

١٥ - عند التنفيذ ينبغي اعطاء الوزن الواجب لمتطلبات الادارة الجيدة ذات الكفاءة والمصالح المشروعة للغير والمصالح العامة الرئيسية ، لكن في الحالات التي تجعل فيها هذه المتطلبات من اللازم تعديل هذه المبادئ في حالات محددة أو مجالات معينة من مجالات الادارة العامة ، ينبغي بذل كل جهد للتمشي مع هذه المبادئ ولتحقيق أعلى قدر ممكن من الانصاف .

ويوفر القانون الاداري بهذه الطرق وغيرها أساسا قويا لتوجيه وزراء الحكومة والموظفين المدنيين في أداء واجباتهم . وبدعم هذه المبادئ ، يخدم القضاء المصالح العام لا في حالات محددة فحسب بل أيضا بتوفير مبادئ توجيهية للادارة المقبلة فضلا عن توفير طرق انتصاف في الحالات التي لا تُتبع فيها هذه الاجراءات المناسبة والملائمة . ولذا فإن هناك توترا خلافا بين فرعي الحكم - التنفيذي والقضائي - يعمل للفائدة العامة . وفي حين يقع على عاتق الحكومة وضع السياسة وتنفيذها ، يقع على عاتق القضاء ضمان اتخاذ وتنفيذ السياسات في اطار البارامترات المذكورة في دستورنا وفي قوانين بلدنا ، وأن تحترم قراراته في هذه المسائل مثل سائر الامور .

ومع ذلك فللقضاء دور أوسع من ذلك . ففي ظل الديمقراطية ، يمكن للشعب أن يمارس حقه الانتخابي دوريا فحسب وأن يمتلك صلاحية تنحية أولئك الذين يخفقون في احترام الثقة والمسؤولية الموكولتين اليهم من السلطة . ويقع على عاتق القضاء يوميا مثلما يقع على أعضاء الهيئة التشريعية محاسبة السلطة التنفيذية بموجب حكم القانون ، وضمان ممارسة الحكم (نيابة عن الشعب) على أساس دستوري وبموجب القانون . وهذا يشمل ضمان حماية الاقليات ومصالحها بموجب القانون ، إذ رغم أن الاغلبية هي التي اختارت الحكومة ، يجب أن تحكم هذه الحكومة ، في ظل الديمقراطية ، من أجل الجميع .

ولكي تطبق هذه الاجراءات على النحو الواجب ، يلزم ما يلي:

* أن تكفل السلطة التنفيذية أن يتمتع كبار الموظفين المدنيين بالضمان المناسب لشغل المنصب وأن يكون لديهم تقدير كامل لمسؤولياتهم من أجل الممارسة الادارية الجيدة وتشجيعهم على أداء هذه المسؤوليات ، وتقدير كامل للدور الصحيح للقضاء ؛

- * أن يكفل كبار الموظفين المدنيين أن يتلقى موظفونهم التدريب والإرشاد الواجبين على الممارسة الإدارية الجيدة وعلى المتطلبات الأساسية للقانون الإداري ، ضمانا لاتباع أفضل الممارسات الإدارية ولكي يقلل إلى أدنى حد إحساس فرادى المواطنين بالظلم ؛
- * أن يتمتع القضاء بخبرة جيدة في الاستعراض القضائي للإجراء الإداري (بما يشمل ، إذا لزم الأمر ، إنشاء شعبة داخل المحكمة العليا تضم قضاة متخصصين) وأن يزود بالموارد الكافية من المواد القانونية الحديثة ، تشمل تقارير القانون الزامبي فور صدورها ؛
- * تزويد المهنة القانونية بالتدريب المناسب في كليات القانون وبالبرامج التعليمية القانونية المتواصلة لكي تؤدي مهمتها الحيوية في أعداد القضايا التي ينبغي عرضها على المحاكم للنظر فيها ؛
- * إبلاغ الجمهور - وإبقائه على علم - بحقوقه وبأن القانون يمكنه أن يوفر طرق انتصاف في حالات اتخاذ الحكومة لإجراء تعسفي وتمييزي جائر ، وتأمين فرص مناسبة لحصوله على المعونة القانونية ؛
- * استعراض الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستعراض القضائي للإجراء الإداري ، وإبقاؤها قيد الاستعراض المنتظم ، ضمانا لأن تلبية توقعات المجتمع الزامبي ولكي تعكس على أفضل وجه الممارسات السائدة في الكمنولث .

إننا نؤمن بأن برنامج العمل السالف ذكره يمكن تنفيذه بفعالية ، وبأن نوعية الإدارة يمكن تحسينها ودعمها بطريقة متسقة من أجل الارتقاء بحياة جميع مواطنينا في نهاية المطاف . ولذا فإننا نتعهد رسميا بتنفيذه ونحث الآخرين ممن قد يكون لهم دور يؤديونه على الانضمام إلينا . إن شعبنا لا يستحق أقل من ذلك .

لوماكا

زامبيا

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢